

الثورة فى الفكر المصرى القديم

أ. أحمد حمدي

كانت مصر منذ قديم الأزل أول مكان فى العالم يعرف ما يسمى بالدولة أو نظام الحكم المركزى (قوى الدولة أو أدوارها رمزية، تنظيمية، توزيعية، استخراجية)؛ وذلك لأن الحضارة المصرية القديمة قامت أساساً على تحول الإنسان من مرحلة الترحال الفردى فى العصور الحجرية أو مرحلة الجمع والالتقاط إلى مرحلة الحضارة والمدنية أو الاستقرار فى الزراعة ومعرفة الكتابة والتدوين والزراعة تحتاج إلى نظام مركزى للتنظيم وخصوصاً للرى والغلة، فكان دور الدولة التنظيمى واضحاً جداً ومتميزاً فى مصر الفرعونية « كانت الملفات المقدسة فى مكاتب الدولة، وفى قسم محفوظات المعبد، عظمة الكمية ومتنوعة المواضيع وتتألف من: تقارير المصالح ومذكراتها، وقوائم السكان وكشوف مساحة الأراضى، وحصيلة الضرائب، وكشوف صرف الأجور والمرتببات بالحبوب أو بسلال مليئة بأنصبة من الثمار، وتقارير كميات الأحجار الواجب صرفها للبنايين، والأخشاب اللازمة لدور صناعة السفن، وتفاصيل وصور الخطابات الواردة من الجماهير وشكاويهم، وملاحظات الرؤساء وأوراق فرض الجزاءات التأديبية وغير ذلك».

أما الدور أو القوى الرمزية للدولة فقد كانت عميقة جداً لدى المصرى القديم فقد ارتبطت الدولة بالدين فالفرعون هو الإله وذلك أقوى ارتباطاً فأصبحت الدولة دين والدين دولة، ويرتبط أيضاً بدور الدولة الرمزى الدينى دور الدولة التوزيعى الأيدلوجى فايدلوجية المصرى القديم اسمها «ماعت» وفى ترجمة خاطئة لها العدالة وسنعرف لاحقاً لماذا هى ترجمة خاطئة، فقدماء المصريين ليروا فى «ماعت» النظام المستقر للدولة فحسب، بل «والخبز والبيرة» أيضاً، كحق لكل فرد، «عظيماً وصغيراً» ورجل وإمرأة على حد سواء.

«الماعت» ليس مفهومًا أخلاقيًا فلسفيًا مجردًا كما هو شائع وإنما مفهومًا كونيًا دينيًا فهو إلهه قبل أى شيء وليس إلهًا سهلًا فهو ابن رع إله الشمس وسيد الآلهة وأن كانت ماعت تعنى العدالة فى أحد روافده (جوهر الحق والصدق والعدل والنظام) فهو لا يعنى: مجرد توزيع وتقسيم الممتلكات المادية والمبالغ النقدية والقصاص العادل، وإنما اكتسب مفهوم «الماعت» معنى العدالة الأصيل الذى يهدف لتطوير الحياة على الأرض ونموها والعمل على زيادة الوفرة والسعادة والرخاء، إن مفهوم «الماعت» قريب جدًا من مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة - بلغة عصرنا - وهو يشمل دور الدولة التوزيعى والتنموى والاستخراجى لكافة الثروات أى ان ماعت هى عدالة فى النظام الكونى الإلهى فهى - الماعت - إعادة توزيع للطاقة الكونية الشمسية فى العالم.

لقد قامت الحضارة المصرية على أساس «الماعت» والتي مثل على هيئة امرأة تحمل على رأسها ريشة العدالة، تلك الريشة التى كانت توضع فى أحد كفتى ميزان «محاكمة المتوفى وفى الكفة الثانية قلب المتوفى»، فهذه الريشة هى المقابل لكل الأعمال الصالحة، وكان على ملك مصر أن يطبق الماعت على الأرض حيث أن قوته وشرعيته وسلطته مستمدة منها لأنها فيها معظم أدوار الدولة، وبدون تطبيق الماعت تسقط شرعية حكمه.

بدون تطبيق الماعت لا وجود لحكم مركزى مصرى تسقط الدولة برمتها، لأن الماعت أيولوجية مصرية تحافظ على الدور المثالى للدولة. فالماعت ترمز إلى التوازن وإلى النظام الكونى وماعت هى الفكرة الروحانية للتمييز والعظمة والتي على أساسها يعبد الملك وفى عصر الدولة القديمة كان يتولى الوزير مهام كاهن ماعت الذى يضع صورتها على صدره كشعار لوظيفته، ونرى أن ماعت تعاونت مع تحوت راعى العلوم الصحيحة (آلهة التعليم العالى والبحث العلمى) وتزوجا وذلك يؤكد على الدور الإبداعى الاستخراجى التنموى لماعت فهى أسلوب عمل علمى لكل الأنشطة الإنسانية.

لا يهمننا ذلك كله الآن ولكن يهمننا الثورة وفى حقيقة الأمر حدثت فى مصر أول ثورة فى العالم وكانت ثورة على ملك استمرت فترة حكمه ستون عامًا انه الملك ميبى الثانى الذى به أختتمت مرحلة الدولة الفرعونية القديمة الأولى وبدأ عصر الاضمحلال والفوضى الذى ساد لأكثر من ٢٠٠ سنة أى قرنين «فترة انتقالية فقدت فيها مصر حكمها المركزى وسقطت

فيها الدولة تماما» حتى قيام الدولة الفرعونية الوسطى. وكانت الثورة بنفس أسباب ثورة ٢٥ يناير تقريبا، وهي ضيق ظروف المعيشة وتركز الثروة في يد الكهنة والملك وكبار رجال الدولة. وبهنا أن نقرأ الآن ذلك النص لأحد الحكماء وهو ايور لنعلق عليه: «لقد حدثت أشياء لم تحدث منذ زمن طويل (لاحظ كلمة زمن طويل) خطف اللصوص الملك، لقد جاء أناس عديمو الإيمان ولا يحترمون القانون لينهبوا أرض ملكهم، يتمرد الناس ضد الصل الفرعوني نهب القصر في مدة ساعة أفشيت أسرار ملوك مصر العليا والسفلى والرجل الذي لم يكن بوسعه شراء تابوت، يملك الآن قبرا ومن لم يستطع أن يبني لنفسه كوخا صار الآن مالك بيت لقد تشتت القضاة وفرقوا ...، هاهم مالكو صواوين الثياب يلبسون الآن الأسهال. والرجل الذي لم ينسج قط شيئا لنفسه يملك الآن ثياب التيل الفاخرة التيل الفاخرة، الرجل الذي لم يستطع بناء طوف لنفسه يملك الآن عدة قوارب، بينما يتطلع إليه مالكها السابق، فما عادت ملكه، الرجل الذي لم يستطع أن يعزف حتى على الربابة يملك الآن قيثارة».

لاحظ أن النظرة للثورة سلبية جداً وفي صالح النظام السابق وتعكس أيضا تغيرات اجتماعية واقتصادية مصاحبة للثورة تثبت انها ثورة فقير على غنى. فقد كان الفرعون تجسيدا للسرمدية الإلهية، وقائما بالشعائر التي تكفل استمرارها. وهو القوة الكلية للدولة، ولكنه لم يستطع، هو نفسه، أن يكون البيروقراطية ولا الكهنة. وعلى ذلك تألفت هيئة حاكمة من حكام الأقاليم ورؤساء إدارة الجيش ومن الكهنة.

الشعب المصري لا يلجأ للثورة إلا كحل أخير وتكون دائما سلمية لأن المصري صبور متحمل لا يلجأ للثورة إلا في آخر المطاف وبعد نفاذ كل الحلول، فالقوة الرمزية للدولة عن المصري قوة كبيرة للغاية يظل يثق فيها إلى آخر لحظة ويظل يشككي غير قانع بفساد سلطته المباشرة إلى آخر نفس والمثال على ذلك الفلاح الفصيح. ولكنه في النهاية لا بد أن يثور وطبيعة ثورته دائما اجتماعية واقتصادية.

ولكن لماذا الزمن يطول بالمصري حتى يحدث له تغير إما ثورة أو استقرار وذلك لا يفهم إلا في طبيعة الزمن الآسيوي فكان لي صديقا صينيا عزيزا على قلبي - فهو رجل حكيم - وقد حكى لي أن جده العجوز قد قص عليه في أحد الليالي الصينية المقمرة قصة وهي «أنه

أثناء شبابه رأى رجلاً صوفيًا من اتباع الطاو وقد تخطى التسعين من عمره يمسك بفأس ويحفر في أحد الجبال بكل صلابة وحماس، فسأله الشاب اليافع - جده في هذا الوقت - ماذا تفعل أيها الرجل؟ فأجاب أشق طريقًا في هذا الجبل، فرد الشاب أبهذا الفأس الصغير وأنت وحدك وقد تخطى بك العمر التسعين، قال له الرجل العجوز: إذا ابتدأت الشيء فقد انتهيت من نصفه وإذا أنت أكملت الحفر بعدى فيوما ما سيكون هنا طريقًا، وبالفعل يحكى لى صديقى الصينى أن اليوم أصبح هذا أهم طريق بين مجموعة الجبال هذه بالصين.

متى توفرت الإرادة؟ واستقام الفعل؟ فلا يهم الزمن ويقول الصينيون ما لا تفعله فى سبع ثوان، أفعله فى سبعة أيام، وما لا تفعله فى سبع أيام، أفعله فى سبع شهور، وما لا تفعله فى سبع شهور، أفعله فى سبع سنين. ونجد أن هذا المنطق يقف خلفه الكوارث والأحداث غير المرغوبة التى تمر بالآسيويين.

هما شيان فى الشرق أولا: الزمن الذى لا حدود له فهو زمن دورى متجدد باستمرار لا أول له ولا آخر، زمن يتجدد باستمرار، فلحظة الشرق قد تستمر قرون وقرون حتى يمل الملاحظون، فصبر ودأب واستمرارية ومواصلة اتجاه وحماس دائم ننسى معها الزمن، ثانيًا: البشر: فهم كثيرون يموت من يموت ويولد من يولد لكن لا يتحقق الفناء ولا النسيان فأرض الشرق ولادة متجددة لا يهاب فيها الموت ولا يخشى فيها من الزمن وطوله.

لذلك استمرت الفترة الانتقالية ٢٠٠ سنة ولذلك يستطيع المصرى وهو فى ذلك الكائن الإنسانى الوحيد أن يتحمل أقصى ظروف المعيشة لانه إنسان مبدع يبتكر استراتيجيات لبقاءه كما أن المصرى بنفسه دومًا عن نفسه بالسخرية والنكته فهو أول من اكتشف النقد التهكمى من الوظائف والأحداث فلم تكن الولايات المصورة فى النقد التهكمى من نسج الخيال؛ وباللغة المصرية مجموعة كاملة من الألفاظ لوصف الفرق بين «ابن الرجل الثرى» و«ابن من لا يملك شيئًا». بالله عليكم سخرية المصرى الدائمة من كل الأحداث حوله وعدد القنوات التى تتخصص فقط للكوميديا والسخرية لا يوحى بان ابن اليوم هو ابن الماضى.

الثورة (ثورة ٢٥ يناير) هي ميزان الفكر المصري القديم ومحاكمته للنظام سياسياً

«وانبثقت زهرة لوتس عظيمة من المياة الأولى، هكذا كان مهد الشمس في أول صباح (صباح السبت ١٢ فبراير ٢٠١١ ميدان التحرير)، تبعاً لإحدى الأساطير العديدة عن خلق الكون، والخالق نفسه طفل جميل بزغ من قلب زهرة لوتس»^(١) نجحت كما يرى البعض البوادر الأولى الخافتة لثورة اللوتس المصرية المستمرة - حتى تحقيق الماعت على الأرض - نجحت في هدم ما فات بتخلي رئيس جمهوريتنا الأولى (جمهورية ثورة ٢٣ يوليو) عن كرسيه، ولكن الثورة ولأنها هذه المرة ثورة الشعب وليس انقلاب من الجيش التف حوله الشعب الثورة ٢٥ يناير مازالت مستمرة لمر تحقق مطالبها «عيش - كرامة إنسانية - عدالة اجتماعية - حرية» ولم يكتمل بعد نظامها البديل عن النظام البائد فهي لم تبدأ بالبناء بناء ما هو آت بعد، وهم أطلقوا على تلك الفترة بين الهدم والبناء «الفترة الانتقالية» التي التف فيها الجيش لحماية ثورة الشعب ومع علو التحذير مهما استمر التحذير بان الثورات الناقصة تحمل دوما أكفان الشعوب!!؟

الفكر المصري القديم يحاكم النظام البائد سياسياً هذا هو جوهر طرحنا في هذه الورقة، ويكون السؤال كالأى لماذا بالتحديد الفكر المصري القديم هو الذى يقوم بتلك المحاكمة؟ ليس فقط لانه الضمير الحقيقى للأمة المصرية، ولانه فكر غير أى فكر ففى مصر قامت أول ثورة فى العالم وفى محاولتنا المتواضعة لتحديد خصائص وسمات للفكر المصرى القديم، وبصراحة وأمانة لازمة للبحث العلمى، يعكس الحديث بهذه الطريقة عن تحديد خصائص وسمات للفكر المصرى القديم، والحديث المشوب عن أمة مصرية وقومية مصرية قديمة فرعونية، اختيار سياسى فى المقام الأول وهى اختيار القومية الفرعونية أو المصرية القديمة، بعدما ساد الاعتقاد التاريخى بالقومية العربية (والذى مازال له استمرارية ووجود فى الواقع السياسى) وهو ما يجده البعض حلالاً لمشكلة الأقباط فى مصر، الذى يشعرون بإقحامهم على الثقافة والقومية العربية، دون أن تعبر

عن هويتهم القبطية الفرعونية الأصيلة، أو يراه البعض الآخر علاج فعال لهجمة الإسلام الوهابي الخليجي ضد الإسلام الأزهرى المعتدل والمرحب بالاختلاف بين المذاهب، ويراه البعض الآخر هراء وردة عن حقيقة انتابنا التاريخي للحضارة العربية الإسلامية، وفي خضم هذا الصراع السياسي نقول أن المادة العلمية عن مصر القديمة تكاد تكون هي فقط علم المصريات وهو ليس علم فلسفي أو أدبي أو اجتماعي، وإنما علم آثار وتاريخ، ومن الصعب الحصول على مادة علمية تساعدنا في تمييز خصائص وسمات للفكر المصري، ورغم ذلك تأتي بعض الإشارات لتمييز ما للثقافة المصرية عن الثقافة العربية ويأتي بعض المفكرين ليعرضوا لنا مجتهدين خصائص تلك الثقافة المصرية ذو الامتداد الفرعوني ونخص بالتحديد الدكتور صاحب كتاب «فلسفة الثقافة» الأستاذ الدكتور مصطفى النشار وقد رجعت لنص شقوى ساعى من محاضرة ألقاها في جمعية الرواد وهو يسرد خصائص ثقافية للإنسان المصري منها خاصية التسامح، والتجانس وخاصية عدم الخوف من الزمن ونضيف باعتبار أن الزمن لدينا آسايوى شرقى دائرى يدور ولا يتقدم، خاصية الصبر، خاصية الوسطية والاعتدال.

بصراحة لا بد وما دام الأمر كذلك أن نعود لنحلل نصوص فرعونية للكشف عن هذه السمات وتلك الخصائص وهو بالأمر الصعب الذى ينبغى أن يتأسس فنحن ندعو لفلسفة مصر القديمة أن تكون مقرراً حتى يدرس على طلاب الفلسفة.

نحن أمام توصية علمية تتيح للأدب الفرعوني والنصوص الفرعونية أن تتداخل مع كل علومنا ودراسنا فما زال أحدث دراسات وكتب علم الحيوان الأوربي يذكر فيها اسم أرسطو وتصنيفاته للحيوان كأول عالم حيوان أن إحياء التراث الفرعوني بالأمر المهم ليس على المستوى السياسى فقط وإنما على المستوى العلمى فلم تستطع أوربا القيام بنهضتها إلا بعد إحياء التراث اليونانى والرومانى القديم.

وإذ كنا إزاء محاكمة: فلا بد من مجرم وضحية وقاضى، والمجرم الذى هو فى الأصل متهم قبل صدور الحكم لن يكون بأى شكل من الأشكال شخص ما سواء اسمه حسن أو حسنى أو حسين؛ بل نظام «نظام كامل» أو «دولة» نظام سياسى اقتصادى اجتماعى والأهم أخلاقى، والنظام هو مجموعة من القواعد والمبادئ والقوانين واللوائح (التي ينبغى

مراجعتها) التي خلقت لنا الضحية بشكلها البشع كمجنى عليه، فالمجرم هو النظام، وأخشى ما أخشاه أن يكون النظام المجرم هو نظامنا الأخلاقي الذي سمح بالرشوة على أنها هدية أو إكرامية أو «الحياة غالية نعمل إيه يا باشا»، والواسطة والفساد الذي هو اختلاس وإهدار للمال العام، فالمصلحة الشخصية دائماً في بلادنا مقدمة عن المصلحة العامة، وعدم تنفيذ القانون أصبح سمة للإنسان المصري المعاصر الذي غالباً هو قانون ظالم لأنه ترك صياغته لحفنة من الأوغاد أصحاب المصالح الشخصية المحدودة شكلوا بالتزوير والتأكيل لجموع الفقراء والمحتاجين مجالسنا التشريعية، النظام ببساطة هو أننا ارتضينا ما هو لا أخلاقي بدعوى استحالة تطبيق المثالية! ولا أدري لماذا والعالم كله يطبقها فمعايير الجودة في الإنتاج خير شاهد على ذلك فهل لديه جهاز توشيبا ياباني معيوب أو غير مثالي! علينا أن لا نقبل بكل ما هو غير أخلاقي غير عادل ولا نزيه حتى ونحن في ٢٠١١ زمن العجائب وإلا سنموت كلنا وننقرض لأن الأخلاق كانت ولا تزال هي ضمان استمرارية الكون وهذا ما أدركه المخلوق الفرعوني. وهنا نرى أن نظرية الدور مهمة جداً وهي ان هناك لكل فعل أو دور مستويان دور مثالي ودور واقعي كلما اقترب الدور الواقعي من الدور المثالي لا تكون هناك مشكلة أما ما حدث في ثقافتنا من إنكار كامل للأدوار المثالية بالأمر الذي يجب أن يتغير.

كان بودى وسيظل بودى أن أناقش أخطاء سياسات حدثت في الماضي ولكن أن أجد كل المسؤولين وأعني كل المسؤولين حتى المتسولين والرجل المسئول في بيته والمدرس الذي تحول لخصوص أفندي كانوا في عداد الحرامية فهذا كثير ولا يحتاج لبحث أو مؤتمر وإنما يحتاج أن نقول كلمة واحدة عيب! ولكني سأتجاهل كل ذلك العك الأخلاقي واتجه لمناقشة سياسات قديمة.

وقبل أن أنتقل للضحية في تعريفى للنظام سأضع للقيم الثقل الأعظم والقيمة الأكبر، وذلك لإيماني المسبق بقول الله تعالى في محكم آياته: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٥٣] وما في النفس!؟ سوى القيم التي تتحكم في الثقافة وتتمركز في الوعي الإنساني للأفراد وتحدد وترسم السلوك وألويات الفعل.

ويرسى الله تلك القاعدة أو السنة الكونية في حدوث التغيير الاقتصادي أو النعمى على العموم قائلًا في موضع آخر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وهذا ما يجعلنا نعتقد فيما يقوله أحد الباحثين: «لا شك بأن استراتيجيات التنمية المختلفة، كثيرًا ما تعتمد على الجوانب الاجتماعية والقيمية وسلوك الأفراد والجماعات في توطين التنمية، وجعلها جزءًا لا يتجزأ من منظومة التنمية الاقتصادية»^(١).

ونعود لتسائل هل من الممكن أن يتحقق أى نجاح فارق في حياة فرد أو أمة دون وجود تغيير ما ولو طفيف حدث في ذهنية ووعى هذا الفرد أو تلك الأمة، وتبعه تغيير في المواقف والسلوك التطبيقي؟

فالثقافة هى وعى الأفراد في أى مجتمع؛ والتغيير الاقتصادي يمر عبر التغيير الاجتماعي الفوقى أى الثقافى هذه قناعة. القيم كما نقصدها بالشكل العلمى والفلسفى محددات للسلوك الفعلى والتطبيقى، «فالقيم؟ هى أحكام معيارية لها اتصال بالواقع يتمثلها الفرد من خلال التفاعل والمعاشة مع المواقف المختلفة ويشترط أن تنال هذه الأحكام الرضا والموافقة من جماعة اجتماعية معينة أو من المجتمع. وهى أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية ينشرها الفرد ويحكم بها على الأشياء ويعتبرها جديرة بالاهتمام لاعتبارات اجتماعية وسيكولوجية واقتصادية»^(٢) والقيم: هى في حد ذاتها لا تعدو أكثر من معانى روحية وأفكار مجردة ومعتقدات غير ملموسة إلا أنها تحتل وجودًا مركزياً متعاليًا في الثقافة وتكتسب اهتمامًا خاصًا جوهرى من حيث هى ثمينة في حد ذاتها، لتتحكم في السلوك الممارس والملموس كمبادئ توجه السلوك وتشكل الاتجاهات وتحدد الأولويات للفعل.

فعندما أقول بوجود قيمة الإنجاز والعمل في الثقافة الماليزية مثلا فأنى أعنى أن اهتمامًا خاصًا منصب على الإنجاز والعمل باعتبارهما أشياء ثمينة في حد ذاتها، وهذا الاهتمام يبدو من خلال الفعل والسلوك والتطبيق. فالإنجاز والعمل يشكل قيمة في حد ذاتها عند الفرد

(١) عبد الحلیم البراك؛ ماليزيا بلد تحت الأضواء.. (١) الأبعاد القيمية وأثرها على التنمية في ماليزيا.

<http://www.aljsad.net/t19706.html>

(٢) عبد الحلیم البراك؛ ماليزيا بلد تحت الأضواء.. (١) الأبعاد القيمية وأثرها على التنمية في ماليزيا.

<http://www.aljsad.net/t19706.html>

الماليزى. فالكشف عن وجود قيمة ما هو الكشف عن وجود اهتمام خاص بشيء ما على مستوى الممارسات والأفعال.

والسؤال الآن ما هي قيم وأخلاق التقدم المقترحة للنظام القادم؟ أو ما هي برامج النجاح التي تؤدي لتقدم أى مجتمع:

١- قيمة العمل أو الإنجاز. بمعنى انه من الراسخ في ذهن الفرد أن هناك علاقة طردية سببية وضرورية وطبيعية بين كمية النشاط والجهد المبذول والمكافأة من وراء هذا النشاط وذلك الجهد. وهذا ما يؤدي بالفرد للتحمل والصبر والدأب انتظاراً لمكافأة لن تحذله.

٢- قيمة الإبداع: هناك علاقة طردية سببية وطبيعية بين كيفية ونوعية الجهد المبذول وقيمة الإنجاز المتحقق عنه وعوائد. فهناك اعتبار للكيفية أو النوعية أو الإبداعية.

٣- قيمة التخطيط: وضوح الرؤية والهدف وقابليته للتحقيق.

٤- قيمة العمل الجماعى: القدرة على إضافة وتجميع الجهود الفردية لتصبح جماعية.

٥- قيمة الصدق والشفافية وهي تدعم كل القيم السابقة والآتية فالصدق في التخطيط وتقدير الإمكانيات وقابلية الهدف للتحقق أمر ضرورى كذلك الصدق والشفافية في قيمة العمل والإنجاز فلا وجود للوساطة أو الفهلوة أو أى سكة غير مشروعة لتحقيق كسب ومكافأة غير النشاط والجهد.

٦- قيمة التدريب والتعليم المستمر وهي مهمة جداً لتحقيق الإبداعية. ولترسيخ القيم في المجتمع.

٧- قيمة احترام العلم والبحث العلمى وإدراك دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة. وهي أيضا مهمة جداً لتحقيق الإبداعية.

٨- قيمة احترام القائد دون مبالغة ومدح وتدليس ودون تهوين منه في ظل قيادة عقلانية رشيدة تقوم بأدوارها.

٩- قيمة المحاسبية: لا أحد فوق المحاسبة.

١٠- قيمة الانضباط والالتزام: وجود رقيب ذاتي لكل فرد.

هذه هي القيم الأخلاقية في النظام الذي نريده وهي عكس تمامًا كل ما كان في النظام البائد فالنظام البائد لم تكن أولويته التعليم ولا البحث العلمي بقدر ما تعكس موازنته بل كانت أولويته الأمن الذي يحقق استقرار الكراسي لا وجود للمحاسبية والقائد دومًا في عداد محمد حسني مبارك.

نعود للحديث عن الضحية الضحية كانت هي الإنسان المصري ولاسيما الشاب الثلاثيني أو العشريني أو حتى الطفل المصري الذي لم يكمل العشر سنوات، وهذه شريحة كبيرة من المجتمع المصري فإذا كان عدد سكان مصر ٨٥ مليون نسمة فإن ٤٠ مليون على الأقل أقل سنًا من ثلاثين عامًا، والإنسان المصري ضحية لأنه تحول من إنسان له كرامة إنسانية نصبت عليها الشرائع الوضعية والساوية إلى ما دون الإنسان من مخلوقات ولم يتم معاملته كإنسان من قبل النظام البائد.

أما القاضي فهو ليس شخص زين أو رفعت بطبيعة الحال وإنما قانون والقانون الذي سنستخدمه هذه المرة قانون كوفي إلهي أساسي سمته العدل وصفته العدالة، القانون هو «ماعت» ربة العدالة المصرية.

لقد قامت الحضارة المصرية على أساس «الماعت» وقد سبق أن قلنا بدون تطبيق الماعت لا وجود لحكم مركزي مصري تسقط الدولة برمتها.

والأدلة أو إحرار القضية هما أداتان بسيطتان للغاية

الأداة الأولى: مستعارة من علم الاقتصاد كعلم إنساني مركزي لكل العلوم أو بتعبير أدق اختصاصيًا هو «علم نفس الدوافع» وهي الأداة باسم «الحاجات الإنسانية» تلك الحاجات الأصلية والأساسية التي بدونها لا يكون الإنسان إنسان (فهي لا تختلف باختلاف الثقافات أو العصور) فهي حاجات وجودية متى وجد الإنسان وجدت تلك الحاجات فالحاجات

في الاقتصاد نوعان حاجات أساسية وهي محدودة وقابلة للتصنيف وحاجات أخرى نهمه ولا محدودة تشكل أفق الاقتصاد وساحة التنمية وهي غير المقصودة في هذه الورقة، وقد أجمع العلماء والدارسين انه يمكن عن طريق دراسة الحاجات الإنسانية الأساسية أن نعرف حال أي مجتمع من حيث ثروته وقيمة أشخاصه الوجودية أو من حيث فقره واحتياجه لدعامات إنسانية فبالحاجات نعرف الطبيعة الحقيقية للمجتمع دون رتوش.

الأداة الثانية: مستعارة من السياسة وهي الحقوق الإنسانية وهي مستمدة من الشرائع السماوية أو الشرائع الأرضية على حد سواء ولن نلتزم في ورقتنا هذه بأكثر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن تقريباً.

سنكتشف من خلال الحديث بهذين الأداةين أن الإنسان المصري في مرحلة حكم مبارك لم يكن إنساناً أصلاً فلا حاجاته الإنسانية الضرورية كانت ملبأة ولا حقوقه كإنسان كانت معتبرة أصلاً ورغم ذلك عاش الإنسان المصري أو المخلوق المصري وتعايش مع هذا بكل إبداعية ونضوج لأنه أقدم مخلوق عرفته الإنسانية ولا يموت حتى إذا مات نظرياً وبدأ في التحلل عن طريق الرؤية العلمية له، وسنكتشف أن المخلوق المصري نوع من الكائنات تتحمل أن تعيش دون إنسانيتها وهذه ميزة ولفترات طويلة وهذه طبيعة الزمن الشرقي.

أولاً، مدى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في النظام البائد

الحاجة الأولى: حاجة الوجود (ويقصد بها هنا العيش). الغذاء والمأوى أو المسكن والملبس والجنس (سنلاحظ تكرار من نوع ما لحاجة الجنس في الحاجات الاجتماعية والعاطفية وذلك لتعدد مستويات الجنس من الممارسة الآلية للعواطف الاجتماعية ولكن المقصود هنا هو الممارسة الآلية) والعمل (سنلاحظ تكرار أيضاً لهذه الحاجة ولكنه تكرار يعبر عن النوعية أو الكيفية وليس اعتبار عمل في مقابل دخل الذي هو في هذه المرحلة). وهي حد الكفاف الذي يهدف لوجود إنسان صحيح بدنياً وعقلياً في بيئة إنسانية حقيقية.

لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل

والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إنها الاحتياجات الأساسية أو الاحتياجات الفسيولوجية على حد تعبير ماسلو.

١- الحاجة إلى هواء نظيف منعش: حدثونا في مصر عن سحابة سوداء.

٢- الحاجة إلى درجة حرارة مناسبة: حدثونا في مصر عن نزول للعمل في درجات حرارة غير مناسبة، وهذا ممنوع عالميا كما حدثونا عن ظاهرة البيت الزجاجي وارتفاع درجة حرارة الأرض والتي لم يكن لمصر فيها دور حاسم على مستوى العمل الدبلوماسي والضغط الدولي على الدول الصناعية الكبرى.

٣- الحاجة إلى الهدوء وعدم الازعاج: حدثونا في مصر عن ضوضاء وعشوائية فالزحام وثقافته سيدة الموقف والبيوت بجانب بعضها بجانب المحلات بشكل متلاصق فلا نعرف الحى السكنى من التجارى الكلى فى حالة من التحرش يتشاجر مع الآخر الأرض ضيقة نصيب الفرد الماشى أقل من ٣٠ سم الأرض مكدسة البيوت متلاصقة وصغيرة جداً الناس مستفزة المحلات تشغل الشارع لا وجود لما يعرف برصيف يسير عليه المارة السيارات والبشر والتكاتك والحفر تملأ الشوارع أين ما يعرف بالبنية الأساسية.

٤- الحاجة إلى مياة نظيفة منعشة. المياة لا تصل لمناطق شكوى مستمرة، المياة الجوفية ومياة الصرف الصحى تتشابك مع مياة الشرب، نحن بلد يرتفع فيه نصيب الفرد من الماء لا نشعر بحاجة له ولكن رغم ذلك يتعذب جزء كبير منا فى الحصول على مياة والجزء الأكبر فى كون المياة نظيفة وكلنا لا نهتم بدول منابع النيل أو دول أفريقيا فلا توجه سياسى أو دبلوماسى نحوها نستخدم المياة بشكل عشوائى نفرط فيها وكأنها لا تساوى أى شىء.

٥- الحاجة إلى طعام صحى متوازن. ناهيك عن غلو الأسعار الناتج عن عدم وجود سياسة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الأساسية والاعتماد على الاستيراد فان طعام الإنسان المصرى يلعب على وتر السرطان والفشل الكلوى وأمراض الكبد

ليس هذا بفعل الثقافة الغذائية فقط بل بفعل الإهمال والتلوث والمبيدات المسرطنة ومحفزات النمو المسرطنة إلى آخر ما في جراب الفساد من عدم اهتمام بالطعام والغذاء.

٦- الحاجة إلى الراحة والنوم. يظن البعض أن البطالة وعدم العمل وزيادة عبء الإعالة في مصر تعني في أحد جوانبها الراحة ولكن المجانين في جحيم وهذا ما يعرفه كل طبيب نفسي فالأثر النفسي أخطر من الأثر العضوي بمراحل والانتحار السبب الثاني للموت في المعمورة بعد أمراض القلب والعمل والجنس هما وصية فرويد للصحة النفسية فإنسان بلا عمل أو لا يتمكن من ممارسة الجنس هو في حكم المجنون والمريض النفسي ولذا وضع العمل بالتحديد في الاحتياجات الأساسية والضرورية وليس الكمالية الناس لا تعرف النوم رغم البطالة والعطالة واليأس فالنوم سيداتي سادتي هو الانعكاس الحقيقي والمؤشر الضروري للصحة النفسية الراحة لا بد لها من عمل وإلا أصبحت لا معنى لها

اعذروني لأن حجم البطالة ليس صغيراً أو متضائلاً في مصر فأكثر من ٣٠ % من الشعب المصري لا يعملون هؤلاء من في قوة العمل أضف إليهم الأطفال الذين يدخلون تمثيلية بايخة اسمها التعليم المصري والمسنين الذين يدخلون مسرحية اوسخ اسمها معاش دون تأمين صحى يضع كفه على العلاج في ظل بيئة ممرضة أصلاً.

٧- الحاجة إلى ممارسة جنسية سليمة. العنوسة وتأخر سن الزواج وزيادة عدد المطلقات والأرامل نتيجة لزيادة معدلات الوفاة فالزوج يحمد الله ويبوس أيده وش وظهر إذا وجد عمل خاص لمدة ١٢ ساعة فقط بعدها يربى ويعول ويمارس الجنس ويتبع نظام غذائي مصر مقتخر ملئ بالمحشى والسمن فيموت بعد زواجه بعشر سنوات ولأن الأعمار بيد الله لن نتكلم على هذا ولكن سنتكلم عن الزواج العشوائى الناتج عن عدم وجود مساحات مشروعة للتفاهم بين الجنسين قبل الزواج مما يزيد من رهان البطيخة ودائماً تكون قرعة وينهار النظام الأسرى الناشئ عن الزواج العشوائى فيزداد عدد المطلقين والمطلقات والمخلوعين والمخلوعات لن يهمننا ذلك كله فمصر ولادة ولكن من هو ميسور الحال سعيد الحظ من ذى الأصل الكريم الغنى السخى

الذى يزوجه والداه فى سن الثلاثين أو يكون نفسه ويعمل الستة عشر ساعة فى المهلكة المسماة العمل الخاص ليتزوج بنفسه عن الأربعين ليتنا كلنا أثرياء عرب لان الدعارة بالموبايل أصبحت سيدة الموقف وهى ممارسات جنسية مريضة.

٨- الحاجة إلى توازن كيمياء الجسم. الحشيش أولى سمات شعب مصر ورأس بلا كيف تستاهل قطعها بالسيف المدخنون ٨٠٪ من الشعب المصرى لا حياة دون شاي محلات الخمور فى كل مكان أشك أن مصرى لم يشرب على الأقل بيرة فى فرح شعبى كل ذلك يخل بتوازن كيمياء الجسم ومن ثم الحالة النفسية والسلوكية فيخرج السلوك المصرى عشوائى مجنون يقود للهاوية لا تلوموا المحششين بل لوموا من جعلهم يلجأون للسطل والتغيب وثقافة اللي لك وبلاش لكلكة واللى راح راح وبلاش رحرحة.

٩- الحاجة إلى ملابس صحى نظيف. نادراً ما يعترف المصريون باللبس للوجهة الاجتماعية ولكن اللبس ملئ بالألياف الصناعية الممرضة أذكر أنهم قالوا ذات يوم هناك حزام صدرته لنا إسرائيل أو الكويز الذى جعل إسرائيل رائدة صناعة الملابس الجاهزة فى مصر يصيب هذا الحزام بالعقم لم يعد الملابس صحى ولكن أقمشة كثيرة تلبسها النساء فى عصر الجوع الجنسى تخشى النساء التحرش فتلبس حنت حنت يسمونها طرح وبادى كارينا وأشياء لم يعرف العالم لها قبيل ورغم ذلك ستجد المحذوق والممزق وكل ما يثير ولكن اللعب بالقماش والألوان وليس بالعرى هذه المرة واسبانش وربط طرح ما أنزل الله بها من سلطان وأقمشة لا تجوز إلا فى حالة قمصان النوم نجدها طرحا وكماالات للبس عن النساء أى ثقافة تعكس لا أدرى والأغرب هؤلاء الخليجيين أصحاب الإسدال أو البرقع أو العباية غير المصرية وهؤلاء المؤمنين أصحاب جلاباب الدفة اليابانى الأصلي.

١٠- الحاجة إلى الاعتناء بالنظافة الشخصية. اعذرونى لأن أتكلم فى هذا الموضوع الخاص ولكنه فى واقع الحال يكتسب خصوصيته من حيث كون لكل بشر مساحة شخصية معتبرة أما إن كنا نتلاصق نتلاحم فى المواصلات وعلى الكبارى فلا بد من أن يختار جارك فى الأوتوبيس نوع البرفان الذى تضعه وإلا أغمى عليه.

١١- الحاجة إلى احترام المساحة الشخصية للإنسان .

أتسأل إلى متى يظل يزدحم اتوبيس الجمعية إلى متى نظل نتكدس ونتلاصق ونتلاحم ونعضد بعضنا الآخر بهذه الطريقة الفتحة في الكوبرى أحد سات الموصلات العبقريّة القرد هو المخلوق الوحيد الذي يفتح فتحات في الكبارى ويتسلق أسوار ويمشى وسط الحفر والدحدرات والمجارى:

١٢- الحاجة إلى سهولة السير والانتقال.

مشوار من مدينة نصر إلى فيصل كفيل بتوضيح ما أقصد فمصر خطط لها منذ قرون أيام كان يعيش في مصر ساكنان فقط.

١٣- الحاجة إلى الأشخاص الباشين المتسمين.

هل رأيتم شخصًا مبتسمًا يشع تفائل في الشارع أو في أى جهة حكومية هناك فرق بين السخرية حتى الموت الذى نعيش فيها على قنوات الكوميديا وبين البشاشة والمرح وروح الدعابة الحقيقية فالسخرية تخلق ضحك يشبه البكاء يتسبب في الحزن هذا ما لا أعنية فقد صخر المصرى من كل شيء بل له أدب ساخر عرفه من قداماء المصريين إلى الآن ولكن الأدب الساخر والسخرية وجلد الذات يسببا ضحكا كالبكاء المر الحزين المميت وكأنه سكر للنسيان.

١٤- الحاجة إلى الكلمة الطيبة الإيجابية. الكل يهدم وويأس ويخرب ويفسد ولا وجود لنقد بناء.

١٥- الحاجة للمسكن الصحى المريح التنظيف الهادئ المحترم للخصوصية. أكثر ما أشدد عليه الخصوصية والهدوء والراحة.

خلاصة القول أن حاجة الوجود أو العيش ربما تكون مشبعة إلى درجة ما ولكنها الأسوأ في العالم ولولا استراتيجيات البقاء التى تميز بها الشعب المصرى عن غيره من شعوب العالم لمات الشعب المصرى ولر يوجد وأقصد على سبيل المثال لا الحصر للاستراتيجيات البقاء الاعتماد على البروتين البقولى والبيض كمصدر للبروتين الحيوانى والكربوهيدرات للإحساس

بالشبع والنشطة والمش لتقليل النهم والطفشان من على الأكل وغيرها من أساليب تتبع ولكن ظهر في آخر حكم مبارك الأكل من القمامة والجوع والموت من التسمم والجوع.

دعونا نرتقى في الحاجات إلى:

ثانياً، الحاجة إلى الأمن والأمان والسلامة، أو حاجة الحماية،

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه. المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١- الحاجة للأمان من غدر الزمان وتقلبات الأوضاع:

وهنا نذكر حق الضمانة الاجتماعية في حالات الموت أو المرض أو العجز أو الإصابة أو التقاعد وهنا ينبغي أن نلفت النظر إلى أن أغلبية الشعب المصري لا تأمينات عليه وإن وجدت فهي لا تكفي سعر الدواء لعدم وجود نظام تأمين أو رعاية صحية حقيقي بل ان المستشفيات تغلق أبوابها في وجه المرضى وفئة واحدة من الشعب المصري هي التي لها تأمينات هم الموظفين المشبتهين في الحكومة أو القطاع الاستثماري وهم بالنسبة لملايين وجموع الشعب المصري نسبة لا تذكر وقد ساعد الفساد كثيراً في عدم التأمين على الموظفين والعملاء في القطاع الخاص.

خلاصة القول لا ضمانة اجتماعية ولا رعاية صحية.

٢- الحاجة للأمن:

«عدم وجود صراعات طائفية أو عرقية أو دينية» السلفين والعلمانيين والمسلمين والكفار والإخوانيين وهلما جرا لا يجرأ إنسان مصري عن إعلان كفره أو حتى تنصره أو إسلامه في مجتمع قمى رغم أن حرية الإنسان في اختيار عقيدته حق من حقوق الإنسان.

٣- الحاجة إلى السلام الاجتماعي:

نضيف أن المساكن غير مؤمنة لان هناك حوارى ومناطق لا تستطيع الشرطة الدخول لها والعشوائيات مليئة بالعنف والشجارات وغيرها.

ولا تخطيط حقيقى أو فعال لسد الاحتياجات للمواطن المصرى مما يشعر الإنسان دوماً انه لو وجد رزق يومه لن يجد رزق غده وانه لا تخطيط البتة للمستقبل فهو دائماً مظلّم.

لا عناية أو رعاية أو برامج تمنحها الدولة للفقراء والمعدمين والمساكين فهم احتياطى جريمة كأطفال الشوارع الذين أصبحوا عائلات شوارع والمتسولين... إلخ.

كما أن زيادة عدد العاطلين والمعلين تقضى على فكرة الاستقلال الذاتى الضرورية لتحقيق الأمن والأمان الاجتماعى.

وعلاقات العمل أغلبها صراعية وتنافسية ولا وجود للتعاون مما يخلق القلق فى نفوس العاملين كما انها مبنية فى جوهرها على الاستغلال فالأجور قليلة ولا تلبى الاحتياجات الأساسية وعدد ساعات العمل مبالغ فيه.

خلاصة القول هناك عجز كبير فى تلبية احتياجات الأمن والأمان والسلام الاجتماعى.

مما يجعل الكثيرون يتبأون بثورة اجتماعية فى مصر ليس فقط بين الطبقات والفئات المعدمة والفئات الغنية بل بين كل العاملين الذين نسوا التعاون وانشغلوا بالتنافس والصراع وبين كل العاطلين والمعلين الذين يرغبون فى الحصول على استقلالهم الذاتى وبين كل من فقدوا الأمل فى المستقبل لانهم لم يجدوا تخطيط حقيقى ونقول فى مصر البشر الذين هم احتياطى جريمة كثيرون جداً ومنتبأ بثورتهم هم الذين سرقوا فى ثورة ٢٥ يناير هم الذين أحرقوا الحزب الوطنى والأقسام بعد نهب محتوياتها هم الذين سرقوا الفنادق هم أطفال الشوارع الذين أخذوا يقدفون الجيش بالحجارة بعد أن حرقوا السفارة الإسرائيلية هم الذين سيثورون ثورة الجياع الذى ستغرقنا فى الدماء ولا ننسى أنهم مصريون وأصحاب حقوق مهضومة.

إنهم رصييد الثورة القادمة والذى إن لم يتم حل مشاكلهم التى ليست فتوية وإن كانت تبدو فتوية فهى قنابل موقوتة نحذر منها إن كان هناك من يحذر أصلاً.

فبعيداً عن ذات المشهد الثورى تأتى هذه الورقة (المشهد الثورى الممتد من بدايات الحراك السياسى الأخير منذ انعقاد المؤتمر التأسيسى لحركة كفاية ٢٠٠٤ إلى تنحى الرئيس فى ٢٠١١ والذى يثبت أن المصريين ناضجين بما فيه الكفاية لتحقيق الحرية).

لأن أى « مشهد ثورى » بكل تفاصيله وملابساته من الأمور الزائلة القورية والعاجلة التى لا تهم الفلسفة ولا الفيلسوف، الذى يعنى بالعلل البعيدة، يعنى بالكيانات ذى المعنى الانطولوجى الأصيل، لا الكيانات العابرة، أن الفلسفة لن تعنى إلا بجذور الثورة المصرية الممتدة فى سنوات عديدة ومديدة من اليأس والمتمثلة فى الجهل والفقر والمرض الذى ساد البلاد. فالتأصيل النظرى لثورة مصر يختلف عن سرد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ أو حتى تأملها، أننا لن نعنى إلا بجذور الثورة المصرية التى أتت متأخرة بعد حكم سنوات عديدة ومديدة حافظ فيها النظام على الجمود والتخلف باسم الاستقرار فعدم فينا اليأس وأضاع كل فرص التنمية الحقة بمواقف فرضها النظام ذاته، وأخطر جرائم النظام متمثلة فى السكوت عن الجهل بل وتدعيمه، وتناسى الفقر والعمل على تضخيمه، والتفوق فى إحداث المرض وإخفاء العلاج عن أيدي الناس.

أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ السياسية لا تعدو إلا أن تكون أحداث جارية فى مشهد ثورى طبيعى ومتوقع وعرضى وليس جوهرى ولا معنى له دون الوقوف على المنابع الحقيقية وجذور الثورة ومصايبها النهائية وغايتها العظمى، ودون أن ننسى أو نتجاهل تلك الأنعام التى زرعا النظام فى الأرض المصرية منذ أكثر من ثلاثين عامًا وانفجرت متأخرة جدًا فى ٢٥ يناير، ألم يكن كل الناس يحدرون: البطالة قبله موقوتة، العشوائيات قبله موقوتة، الأمية والجهل وانحطاط الثقافة قبله موقوتة، العنف وثقافة الزحام قبله موقوتة، التعليم وحاله قبله موقوتة، الرعاية الصحية وحالها قبله موقوتة، الفقر قبله موقوتة... إلخ.

نحن نشغل بالشماتة فى رموز النظام السابق لفسادهم المالى وننسى أن فسادهم ليست هى المشكلة والأولى أن نشغل بالبحث الجاد عن جذور الثورة المسكوت عنها المتمثلة فى إهدار وتضييع فرص التنمية وكل الجهود الصادقة الهادفة للقضاء على كل القنابل الموقوتة فى أرض مصر، فعلينا أن نحدد بالتحديد أخطاء النظام السابق فى التعامل مع مشكلات المجتمع التى تتمثل فى فشل سياساته التنموية وكيف يمكننا معالجتها بسياسات جديدة، فعلينا أن نفتح بوابة الذكريات ليس على الحوادث العابرة التى حدثت هنا أو هناك بفعل الفساد المتوغل فى ظل النظام ولكن فيما كان توجه وسياسات ولسان حال النظام ككل والتى أهدرت فرص التنمية ولم تكن إيجابية فى علاج المشكلات الاجتماعية، فالبحث

الذي بين أيدينا يسمى لرسم صورة مصر قبل الثورة بكل مشاكلها الملحة والتي تجاهلها النظام وتناسها والعوامل التي أدت لحدوث الثورة محاكمين في ذلك النظام ليس على فساده ولكن على عدم تعاطيه مع مشكلات مصر الملحة. وعدم فاعلية سياساته.

إن ٢٥ يناير لا تعدو أكثر من شرارة أولى للانفجار وتمهيد لثورة لن تبقى على أحد ولن تبقى على قطرة واحدة من دم مصرى قبل أن تشربها الأرض، فالثورة آتية بأذن الله ثورة الإبادة للمخلوق المصرى أن تجاهلنا مشاكله العاجلة والملحة والتي يقال عنها أحيانا فنوية ليس المجتمع مجموعة فئات.

ثالثاً، الحاجات الاجتماعية،

هدفها تلبية احتياجات عاطفية لدى الإنسان - الحاجة إلى التقبل والاحترام. الحاجة إلى الاهتمام - الحاجة إلى الفهم والتعاطف - الحاجة للحب، لا تلبى إلا عن طريق المشاركة فالزواج وتكوين الأسرة خير مثال وكذلك تكوين الفئات والطوائف فهي حاجات تصل بالإنسان إلى الشعور بالانتماء وهذا جوهر تلك الاحتياجات الحاجة إلى الانتماء. إنها كما يطلق عليها البعض احتياجات الهوية والهوية تتطلب الوعى والواجبات والمسئوليات والحقوق وحرية التعبير عن الرأى وحرية العيش في ظل الاختلاف وكذلك التفاني والإخلاص والحاجة للتعاون المثمر. - الحاجة للاعتراف بحرية الاختيار. - الحاجة للدعم والتشجيع. - الحاجة للتوجيه والإرشاد - الحاجة لتبادل الأدوار - الحاجة للاعتراف بالذات. الحاجة للإعجاب. ويمكن التعبير عن تلك الاحتياجات النفسية المعقدة بأربع كلمات المودة والمشاركة والهوية والحرية. وفي مصر إن كنا نرى المودة ونرى على استحياء المشاركة ولو أن الكل يشعر بالسلبية واللامبالاة ولا أدري إن كان أحد يشعر بهوية أو الحرية في مصر أم لا. وأظن أن أنجح مؤسسات مصر هي الأسرة وأفضلها أى تجمع آخر حتى بعد العشرين ألف جمعية أهلية التي انشغلت بالرعاية الاجتماعية للفقراء دون تحقيق أهدافها الحقيقية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للإنسان فهناك تراجع ملحوظ للمجتمع المدني كفيًا في مصر.

رابعاً: معرفة وإدراك الذات (المركز والمكانة):

١- الاحتياج إلى توظيف طاقاتي وقدراتي وإمكانياتي بالشكل الذي يحقق الإنجاز على الوجه الأكمل والأفضل.

مادة ٢٩:

«الحاجة إلى ثقة الآخرين بقدراتي»

على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حرّاً كاملاً.

مادة ٢٣:

«لكل فرد يقوم بعمل: الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية».

«لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة».

مادة ٢٤:

«لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر».

٢- الحاجة إلى الاستعراض وحب الظهور.

٣- الحاجة إلى الاستحقاق المناسب «أن يتم تقييم وتسيير الإنجاز».

٤- الحاجة إلى الاستقلال الذاتي

خامساً: تأكيد وتحقيق وإثبات الذات (الاحتياجات المعرفية):

١- الحاجة إلى التعلم المستمر الإدراك (الفهم). القدرة الحاسمة، والفضول، والحدس

الأدب، والمعلمين، والسياسات، والتعليمية التحليل، والدراسة، والتأمل، والتحقيق المدارس، والعائلات، والجامعات، والمجتمعات المحلية.

(١) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميًا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

(٢) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.
(مادة ٢٦).

٢- الحاجة إلى كفاءة وجودة البيئة المحيطة والاهتمام بجماهاها:

- الحاجة إلى حياة روحية بناءة (أوقات الفراغ). الخيال، والهدوء، والنفوية (الألعاب)، والحفلات، وراحة البال (حلم اليقظة)، والتذكر، والاسترخاء، والاستمتاع بالوقت (المناظر الطبيعية)، والأوقات الحميمة، وأماكن للبقاء وحيداً.
- الإبداع. (الخيال)، والجراحة، والإبداع، الفضول (القدرات)، والمهارات، والعمل، والتقنيات (الابتكار)، والبناء، والتصميم، والعمل، والتأليف، والتفسير مجال للتعبير، وحلقات العمل، والجماهير.

نظرية هرزبرج:

الأمان والمال وظروف العمل والعلاقات الشخصية وأسلوب الإشراف (الحاجات الحيوانية).

المعرفة، التحدي، المسؤولية، الاستشارة (الحاجات الإنسانية).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الكرامة الإنسانية هي جمعية تكريم الإنسان.